

بين المطرقة والسندان: إعادة الإعمار بعد الصراع ، الإسلام وحقوق المرأة

ترجمة براء سراج الدين، لصالح منظمة النساء الآن من أجل التنمية

نبذة مختصرة:

توضح هذه الورقة أن القضايا الجندرية أصبحت مسيسة الرواية حيث تتضمن سياقات عكسية في المواقف التي يسهل فيها التدخل المسلح من أجل القيام بمخططات جديدة للحكم و"الديموقراطية". عن طريق استخدام الرسوم التوضيحية من العمليات الدستورية والانتخابية في أفغانستان والعراق ، تحلل هذه الورقة كيف أن طبيعة المستوطنات السياسية الناشئة في بيئات ذات مخاطر عالية ومعدومة الأمن قد تُعرض الالتزامات الدولية لبرامج حقوق المرأة للخطر. إن الفصل بين الأهداف المعلنة والنتائج المتوقعة خطيراً بشكل خاص في السياقات التي يكون فيها الأمن وسيادة القانون متضررين بشدة، حيث يصبح الإسلام حصة في صراعات الفصائل المتنازعة للحصول على السلطة وحيث الدوائر العرقية/الطائفية حبيسة الدفاع عن حقوقهم الجماعية. تقوم معظم النهج المتبعة في تحقيق العدالة الجندرية على وجود جهاز حكم قابل للاستمرار يمكن أن يدعم حقوق المرأة أو يعوقها، وهذا قد يكون، في نهاية المطاف، مسؤولية أمام مواطني هذا الحكم. وحتى في الحالات العديدة التي تفشل فيها الدول في تقديم الرفاهية الاجتماعية أو الوسائل الديمقراطية للتمثيل السياسي فهذا الحكم بالنسبة لسكان هذه الدولة، جهاز قسري يحتكر العنف (الجيش والشرطة وأجهزة الأمن) وهذه تبقى السمة المميزة لـ "قيام الدولة". ومن هذا الافتراض المركزي يجب علينا المغادرة عند التعامل مع حالات الصراع وعدم الاستقرار السياسي المزمّن. إن معدتنا السياسية الآن تُظهر لنا فئة "الدول الفاشلة" للإشارة إلى الدول التي مزقتها الحرب والصراع الداخلي مع الانهيار أو الاضطراب أو الأجهزة الباقية للحكم

والاقتصاد السياسي والتي تهيمن عليها شبكات مجرمة متورطة في الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والمخدرات والسلع الأولية. ويضاف عليها في حالة العراق قتلى سياسة "ديمقراطية" مسلحة وتغيير نظام الحكم.

المحاولات الرامية إلى وضع جدول أعمال لحقوق المرأة خلال الصراع وسياقات ما بعد الصراع تفرض علينا تحديات لم يسبق لها مثيل. وكثيراً ما يتحسر المدافعون عن القضايا الجندرية على حقيقة ضالة الاهتمام الذي تلاقيه هذه القضايا والموارد المخصصة غير الكافية للبعد الجندري في مرحلة إعادة الإعمار ما بعد الصراع، بحجة أن مشاركة المرأة أمر أساسي لتحقيق السلام الدائم. ومع ذلك، فإن احتمالات وضع أجندة قائمة على حقوق المرأة هي كما سأحاول أن أبين في هذا النص كله، معرضة للخطر بطبيعة التدخلات والتآكل. اللذان يهدفان إلى دعم الآثار الطويلة الأجل للصراع الطويل وانعدام الأمن المزمّن.

كنت قد زعمت في عمل سابق أن في البلدان ذات الأغلبية المسلمة، كما في أي مكان آخر في الجنوب، أنه قد تم توسيع نطاق حقوق المرأة كجزء لا يتجزأ من عمليات الدمج والتنمية على الصعيد الوطني في سياق بناء الدولة في فترة ما بعد الأسر الحاكمة أو ما بعد الاستعمار. كان وضع المرأة وتشريعات الأسرة يتسم بالحساسية والانفعال على الدوام، كما أنها كانت مع تركّات الاستعمار والتاريخ المحلي المعقد للإصلاح والتحديث. وقد جرى تنازع سياسي بشأن هذه المسائل في المقام الأول بين الدوائر الانتخابية الداخلية في ظل خلفية أبعد من تأثير القوى الاستعمارية السابقة والمنظمات الدولية.

وعلى النقيض من ذلك، في حالات ما بعد الصراع المعاصرة، نواجه "تدويل" بناء الدولة تحت أشكال جديدة من الوصاية. وهذه المرحلة تمثل مجموعة التحديات الخاصة بها. وفي المقام الأول من بين هذه العوامل حقيقة مفادها أن بناء المؤسسات التي يقودها المانحون قد يخلق كيانات تتمتع بالسيادة القانونية (والاعتراف

الدولي) ولكن بقليل من السلطة الفعلية والقدرة التجريبية على إدارة الأقاليم الوطنية بفعالية وتوفير القانون والنظام والأمن. وهذا يفرض معضلات خطيرة فيما يتعلق بالشرعية ويدعو إلى إدارة التوترات المتعددة بين اللاعبين العالميين والمحليين، والفصائل السياسية التي تتمتع بدرجات مختلفة من الالتزام ببناء الدولة. ولكن على الرغم من "تدويل" عملية إعادة البناء، فإن حاجة النظام الدولي إلى دول قابلة للحياة أصبحت الآن أعظم من أي وقت مضى، منذ بدأ النظام العالمي يقوم على افتراض مفاده أن الدول سوف تستمر في الاضطلاع بدور الوسيط الحيوي. ومن هنا تأتي الأولوية الممنوحة للتحويلات السياسية التي تُعجل بإنشاء (إعادة) أجهزة مركزية للحكم قادرة على تسليم المكونات الرئيسية لوظائف الدولة: توفير الأمن والتمثيل والرعاية. يقترح أوتاواي أنه من خلال تولي مهام كالوصي في تصميم مؤسسات الحكم، يهدف اللاعبون الدوليون إلى "الاختصار" إلى ولاية وبريان كجزء من استراتيجية "الخروج" الخاصة بهم. وقد أصبحت القيود المفروضة على هذا النهج واضحة بشكلٍ صارخٍ في الحالات التي تتفوق فيها السلطة الفعلية للأحزاب المتنازعة على السلطة القانونية للمؤسسات الجديدة. وفي هذه السياقات، غالباً ما يكون مصطلح "ما بعد الصراع" تعبيراً مخففاً لحالات الصراع المستمر وعدم الاستقرار المزمّن، ويفتصر مصطلح "بناء الدولة" على مجموعة من الحزم التكنولوجية (القابلة للاستنساخ)، مع علاقة ضعيفة بالمحددات السياقية للصراع.

ومن السمات الهامة الأخرى للتدخلات المتصلة بالصراعات أن المعونة الإنمائية والمساعدات الإنسانية تستخدم أساساً كأداة لتعزيز الأمن العالمي. وقد ازداد التشديد على الأمن بوصفه أولوية في أعقاب الهجمات على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 أيلول/سبتمبر 2001. ومن بين الحكم التقليدية المتعلقة "بأفضل الممارسات" القابلة للاستنساخ"، هناك أيضاً مطالبات "لتعميم مفاهيم الجندر" في جهود حل الصراعات وتوطيد السلام. وقد أدت الأنواع الجديدة من المساعدات الإنسانية وعمليات حفظ السلام إلى طلب الإجراءات

التنفيذية التي تشمل الاعتراف بالنتائج المغايرة بين الجنسين للحرب والأزمات الإنسانية. ولقد تجسد هذا الاعتراف في قرار مجلس الأمن 1325 (الذي صدر في أكتوبر/تشرين الأول 2000) والذي يؤكد على الحاجة إلى معالجة القضايا الجندرية في جهود بناء وحفظ السلام. وبناءً على ذلك، قامت الوكالات بوضع "مجموعة أدوات" خاصة بها من أجل دمج المنظور الجندري في الشؤون الإنسانية والتدخلات المتعلقة بالإنعاش على مستوى المشروع. كما شملت الجهود الأكثر طموحاً للإصلاح المؤسسي مبادئ توجيهية لتعميم مراعاة المنظور الجندري. إن بناء الدولة في سياقات ما بعد الصراع يعكس عموماً المبادئ الأساسية لأجندة الليبرالية الجديدة للمؤسسات المالية الدولية، حيث أنها مبنية على مبدأ وجوب إنشاء المؤسسات لضمان "الحكم الرشيد" بطريقة توفر "ما يكفي" فقط لإتاحة الأمن الأساسي لعمل الأسواق والنمو الذي يقوده القطاع الخاص. وهناك معلمان هامان على طول طريق إعادة البناء، وهما اعتماد دساتير جديدة، تعقبها انتخابات ديمقراطية في حالة قصيرة. ومن حيث المبدأ، فإن حقوق المرأة واستحقاقاتها في المشاركة المدنية والسياسية يُقصد بها أن تكون مضمونة من خلال هذه العمليات.

ويبحث الجزء الأول من هذه الورقة طبيعة المطالبات المُقدمة بإدراج المرأة في أفغانستان ما بعد طالبان وفي العراق ما بعد الغزو بتحليل نتائج العمليات الدستورية والانتخابية. ويستكشف الجزء الثاني ما إذا كانت هذه المطالبات لها أثر فعلي في سياقات تتعرض فيها سيادة القانون للخطر الشديد وحيث يُعرض الشقاق الاجتماعي الناجم عن الصراع كل من النساء والفتيات لأشكال جديدة لم يسبق لها مثيل من العنف وانعدام الأمن.

وعد الإدماج: "الديمقراطية" وحقوق المرأة

عندما بدأت عملية الحرية الدائمة، التي أدت إلى الإطاحة بطالبان، في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، تم التذرع بمحنة المرأة في أفغانستان باعتبارها أزمة إنسانية تبرر التدخل العسكري. ومع ذلك، بعيداً عن تحفيز استجابة للتضامن النسائي الموحد، أثار استغلال ادعاء حماية النساء الأفغانيات المعتدى عليهن موجة من ردود الفعل النقدية. وأياً كانت الاختلافات في وجهات نظر العديد من النقاد، كان هناك توافق واسع النطاق في الآراء حول آثار السياسات التي وجهت دعماً هائلاً إلى جماعات المجاهدين كجزء من استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للحرب الباردة. وكون الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الأشكال المتطرفة للعنف القائم على نوع الجنس في ظل المجاهدين، بالكاد تم الحديث عنها، وأن وكالات المعونة والمنظمات غير الحكومية نفسها تواطأت في هذا الصمت الاستراتيجي، مما عزز حتماً من صورة المصلحة الشخصية للعملية عندما صاحبت الاحتجاجات على حقوق المرأة عملية الحرية الدائمة. وبالتالي، أصبحت حقوق المرأة مشمولة في المناورات الجيوسياسية التي تقوم بها جهات فاعلة عالمية قوية، الأمر الذي يجعل سياسة التضامن المبدئية أكثر إشكالية. وفي ظل هذه الخلفية المضطربة، يجب تقييم سجل بناء المؤسسات في أفغانستان والعراق والمطالبات المقدمة لصالح الحقوق المدنية والسياسية للمرأة.

وتوفر العملية الدستورية في أفغانستان رؤى هامة للتناقضات الناجمة عن المحاولات التي يقوم بها المانحون لتأمين حقوق المرأة في غياب تسوية سياسية مستقرة بين حكومة تعتمد على المعونة ومجموعة متنوعة من جماعات المعارضة. ومن بين هذه الجماعات فصائل جهادية ملتزمة بتفسير محافظ للشريعة، ولم تظهر حتى الآن إلا القليل من الميول من أجل التوصل إلى حل وسط بشأن المسائل المتعلقة بوضع المرأة. وقد انعكست هذه التناقضات في العملية الانتخابية ونص الدستور على حد سواء. وبعد سقوط طالبان، تحرك المجتمع

الدولي والأمم المتحدة بسرعة لجمع فصائل المجاهدين والقيادة السياسية في الشتات الأفغاني معاً للاتفاق على ترتيب مؤقت لتقاسم السلطة والذي أدى إلى اتفاق بون في كانون الأول/ديسمبر 2001. بيد أن هذا الاتفاق لم يكن اتفاقاً تقليدياً للسلام، حيث لم تكن جميع الأطراف المتحاربة ممثلة، كما أنه يفتقر إلى أحكام محددة وقابلة للتنفيذ بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. بل كان بدلاً من ذلك ترتيباً يقوم على الوساطة الخارجية لتقاسم السلطة بين التحالف الشمالي والمجتمع الدولي. وأيد الاتفاق إنشاء "حكومة عريضة القاعدة تراعي الفوارق الجندرية ومتعددة الأعراق وتمثيلية تماماً".

وفي فترة التوحيد التي أعقبت ذلك، حظت العملية بالترحيب بوصفها نجاحاً نسبياً، ولوحظ فيها وجود تآزر بين جهود المجتمع الدولي والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني النسائية، وهي التصديق على الدستور الجديد. وفي 4 يناير/كانون الثاني 2004 وافق مجلس اللويا جيرغا المؤلف من 502 عضواً على الدستور الجديد، بعد ثلاثة أسابيع من المناقشات المحتدمة. لقد خرجت أفغانستان من هذه العملية ببنية دولة جديدة تقوم على ديمقراطية رئاسية بدعم من جمعية وطنية مؤلفة من مجلسين (مجلس النواب وليسي جيرجا، ودار عليا مشرانو جيرجا)، حيث تم تكريس التمثيل السياسي للمرأة في القانون.

وقد تم إدخال بعض التعديلات على مشروع الدستور، الذي يفتقر إلى أي ضمانات محددة تتعلق بحقوق المرأة، بنجاح في الفترة التي سبقت انعقاد اللويا جيرغا الدستوري. وتضمنت هذه التعديلات إشارة صريحة إلى المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون (المادة 22 بشأن "الحقوق الأساسية وعدم التمييز") وزيادة مشاركة المرأة في ليسي جيرجا (مجلس النواب) من مندوبة إلى مندوبين من كل مقاطعة (المادة 83). بالإضافة إلى ذلك، تقضي المادة 7 من الدستور بأن "تلتزم دولة أفغانستان بميثاق الأمم المتحدة، والمعاهدات الدولية، والاتفاقيات الدولية التي وقعتها أفغانستان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان". وتشمل هذه الاتفاقيات

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تم التصديق عليها دون تحفظات في آذار/مارس 2003.

ومن ناحية أخرى، تنص المادة 3 من "الإسلام والدستورية" على أنه "لا يجوز لأي قانون أن يتعارض مع معتقدات وأحكام الدين الإسلامي المقدس". هذه المادة والمادة التي تعلن أفغانستان دولة إسلامية لا تخضع للتعديل. ويمنح الدستور المحكمة العليا سلطة تحديد ما إذا كانت القوانين والمعاهدات التي أصدرتها الحكومة تتفق مع الدستور، مما يمنحها سلطة رفض أي قانون أو معاهدة تعتبر غير إسلامية. وأثناء المداولات، اقترحت الجماعات الجهادية تغييرات رئيسية كانت من شأنها أن تجعل تفسير المحكمة العليا للإسلام يتجاوز أغلب أحكام الدستور. وعلى الرغم من هزيمتهم إلى حد كبير، فإن المحكمة العليا التي يسيطر عليها المتشددون الدينيون قد تصبح هيئة غير خاضعة للمساءلة تسيطر على السلطة التشريعية و التنفيذية والنظام الانتخابي بحجة حماية الإسلام.

إن المقارنات مع العملية الدستورية في العراق ما بعد الغزو تكشف عن أوجه الشبه والاختلاف الكبيرة. وفي حين أن طالبان قد ألغت في أفغانستان جميع القوانين التشريعية لصالح تطبيق الشريعة بطريقة محافظة، فقد كان معروفاً أن النساء العراقيات قد استقدن من نظام قانوني أكثر تمكيناً فيما بين 1958 والتسعينيات. ومن المتفق أن قانون الأحوال الشخصية الصادر في عام 1959 منح المرأة بعض أكبر الحقوق في الشرق الأوسط. كما حققت المرأة مكاسب كبيرة في مجالي التعليم والعمل.

وقد لاحظ معظم المراقبين التآكل السريع للاستحقاقات الاجتماعية في العراق في أعقاب الصراع مع إيران والعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق والتي دامت 13 سنة بعد غزو الكويت. وقد أدى عدم توفير الخدمات الاجتماعية وتدهور الخدمات إلى ارتفاع عدد الضحايا، كما انعكس ذلك في مؤشرات الصحة

والتعليم. وبعد الإطاحة بصدام حسين في مارس 2003, بدأت عملية أسلمة مع إعلان الرّعاء الشّيعية عن عزمهم على تحويل العراق الجديد الى دولة إسلاميّة. وكانت الجماعات الإسلاميّة المحافظة ورجال الدّين الذين اكتسبوا السّلطة في العراق بعد الغزو أغلبيتهم من الشّيعية الجنوبيّين, مع آراء محافظة حول وضع النّساء. ومن بين الأهداف الأولى لمجلس الحكم العراقي الذي عينته الولايات المتحدة الغاء قوانين الأسرة القائمة واستبدالها بالشريعة. وعلى الرغم من أن القرار 137 الذي أقره مجلس الحكم الانتقالي في ديسمبر/كانون الأول 2003 (واقترح العودة إلى تشريع ما قبل عام 1959) لم يدخل حيز النفاذ، إلا أنه أحدث تبايناً في الآراء بين نشطاء وناشطات حقوق المرأة المعارضين/ات بشدة للتراجع عن القانون العلماني لعام 1959 والنساء من الشّيعية والسنة ذوي التوجه الديني اللواتي يحبذن العودة إلى الشريعة الإسلامية.

وتؤكد المادة 14 من الدستور العراقي الجديد، الذي أقرّ في أكتوبر/نشرين الأول 2005، أن النساء والرجال متساوون أمام القانون. غير أن النص على عدم جواز إصدار أي قانون يتعارض مع قواعد الإسلام ودور المحكمة الاتحادية العليا في الإشراف على دستورية التشريعات يماثل أحكام دستور أفغانستان. وفي كلتا الحالتين، هناك علاقة وثيقة بين المذهب الديني والقضاء، مما قد يفتح الطريق أمام تفسيرات "متشددة" للشريعة الإسلامية. وفي العراق، حيث يلعب البرلمان الجديد دوراً أساسياً في تحديد طريقة تعيين المحكمة وإصدار التشريعات التي من شأنها أن تعمل على تجسيد المبادئ الأساسية للمبادئ الدستورية، فإن الفصائل التي تسيطر على البرلمان سوف يكون لها رأي حاسم في تقرير أي من نصوص الإسلام هي ذات الغلبة. ويقول أحد المعلقين، رغم اعترافه بأن الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت في "إقامة دولة إسلامية" في العراق، أن "الاستراتيجية الطبيعية" للنساء في الدول ذات الأغلبية المسلمة لطلب حقوقهن هي عن طريق الشريعة الإسلامية وعدم جدوى متابعة أي مسار آخر - وبالتالي تهيمش الجهود التي تبذلها جماعات نسائية

عديدة تكافح من أجل حماية حقوقهن التي كسبها بشق الأنفس. ولقيت مطالب نفس هذه الجماعات النسائية للتمثيل والحصص رفضاً متكرراً من قبل الإدارة الأمريكية (التي ادعت أنها لا تريد انتهاك الحساسيات العراقية) وفي نهاية المطاف نصّ القانون الإداري الانتقالي على "هدف" أن تشغل النساء 25% من المقاعد البرلمانية.

وفي أفغانستان طغت معضلة مركزية على المسابقات حول الطبيعة الإسلامية للدولة والتي هددت بجمود إجراءات اللويا جيرغا الدستوري، وهي الاختيار بين نظام رئاسي قوي ونظام برلماني. فقد اقترح المشروع الذي قدمته الحكومة نظاماً رئاسياً بحتاً، في حين فضلت المعارضة من الجماعات الجهادية والمناطق غير البشتونية في البلاد نظاماً برلمانياً. وقد شهد اللويا جيرغا الدستوري تجمع البشتوني حول نظام رئاسي مع حكومة مركزية قوية. وقد قوبل هذا بتجمع قوى من غير البشتون في شمال وشرق أفغانستان (الأوزبك والطاجيك والتركمان والهزارة)، الذين وجدوا أرضية مشتركة من المطالب بمزيد من الحكم الذاتي للأقاليم وزيادة الضوابط على السلطات الرئاسية. وتجدر الإشارة إلى أنه بعد الغزو السوفياتي، قد أدى إنشاء جماعات مقاومة محلية إلى إضفاء اللامركزية الفعلية على السلطة وإلى زيادة استقلال اللاعبين المحليين الذين أبدوا عدم رغبتهم في التخلي عن أسلحتهم ومصادر إيرادهم. وتعكس المواد المتعلقة باللغات الرسمية (المادة 16) والسلطات الرئاسية (المادة 64) هذه الحلول التوفيقية. وكان منح لغات أوسع وحقوق ثقافية لمختلف المجموعات العرقية التي تتألف منها الأمة وإعلان أفغانستان جمهورية إسلامية من بين وسائل نزع فتيل الأحجية الأساسية للسياسة في أفغانستان - العلاقات بين المركز السياسي والأطراف ذات التنوع العرقي التي تقاوم سيطرة النخبة من أهل الدولة البشتونية.

إن المخاطر السياسية التي تحيط بالإسلام وحقيقة أن مختلف الدوائر العرقية والسياسية عالقة في صراعات التمثيل دفاعاً عن حقوقها الجماعية تؤدي إلى تآكل الحيز السياسي المتاح للمرأة، باستثناء كونها متحدثة باسم مصالحها المجتمعية. والواقع أنه نظراً للطبيعة المنقسمة للسياسة في أفغانستان، لا يوجد أساس مسبق لوضع افتراضات تبسيطية بشأن التزام المرأة الرئيسي بالاشتراك في برنامج مشترك. وفي الواقع، ادعى تقرير عن الحقوق والديمقراطية أن "غالبية المندوبات في اللويا جيرغا الدستوري منتميات إلى فصائل عنيفة محافظة وصتا بما يتمشى مع مطالبهم، مما قسم النساء وفقاً للهويات العرقية والدينية والفئوية، وليس تحت هويتهم المشتركة كنساء. :

وفي العراق، فإن التنافس حول الطبيعة العلمانية أو الإسلامية للدولة له أيضاً صبغة عرقية وطائفية قوية. وعلى الرغم من أن الانقسامات لا تتبع دائماً الخطوط الطائفية، إلا أن الأكراد والسنة العلمانيين كانوا مصرين بشكل عام على إبقاء الدين خارج الدولة، بينما صمم الزعماء الشيعة المحافظون على إعادة تشكيل العراق كدولة إسلامية. في المادة 41، التي تتناول الوضع الشخصي، تترك العراقيين أحرار في وضعهم الشخصي وفقاً " لدياناتهم ومعتقداتهم وطوائفهم واختياراتهم". ومع ذلك، فإن "الفيدرالية" للنظام السياسي العراقي وعدم وضع دستور لحقوق المرأة داخل الأسرة قد يؤديان إلى تنفيذ مختلف التشريعات المتعلقة بالأحوال الشخصية على الطريقة اللبنانية في مختلف المناطق. وهذا يثير مخاوف مبررة بشأن آثار "الفصل المجتمعي" في السياسة على حقوق المرأة في المواطنة. وفي الوقت نفسه، فإن المحافظة الاجتماعية المتزايدة التي تؤثر على ملابس المرأة وحركية المرأة، رغم أنها نتيجة جزئية لتدهور البيئة الأمنية والاهتمام بسلامة المرأة، تشكل أيضاً جزءاً من ردة فعل عنيفة ضد قوات الاحتلال. ويشير العلي وبرات (2006) إلى أن القوى الإسلامية المحافظة تتفاعل مع الخطاب حول حقوق المرأة والتحرر الصادر عن البيت الأبيض والحكومة البريطانية

من خلال مناشدة الأصالة الثقافية والقيم الإسلامية. حيث تتعرض النساء اللاتي يشغلن وظائف مهنية والناشطات والناشطون في مجال حقوق المرأة على نحو متزايد للتهديد والتخويف والقتل المستهدف. وفي هذا السياق، فإن المبادرات المتعلقة بحقوق المرأة التي تروج لها جهات خارجية من شأنها أن تؤدي إلى نتائج عكسية على الرغم من دعمها المنظمات النسائية التي بدأت محلياً.

وفي كل من أفغانستان والعراق، هناك دوائر عرقية وطائفية مختلفة عالقة في صراعات التمثيل وتسعى إلى المزيد من الحكم الذاتي. وإلى جانب الأحزاب الراحبة في المشاركة في الانتخابات، هناك "مجموعات فساد" التي تتخرط في عمليات تخريب ومقاومة مسلحة لإفشال العملية الانتخابية. لذا فإن البيئة الناتجة عن ذلك من مخاطر حادة وانعدام للأمن تعمل على تقاوم مناخ من انعدام للقانون والخوف الذي يزيد من تقييد السلامة البدنية والقدرة على الحركة. وفي كلتا الحالتين، رسخت الانتخابات قوى اجتماعية من المرجح أن تقاوم توسيع نطاق حقوق المرأة، سواء على غرار ما تقضي به المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمساواة الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجندي للمنظمات الدولية المانحة أو الصكوك الدولية المتعلقة بوضع المعايير في مجال حقوق الإنسان. وتتعرز شرعية هذه القوى من خلال العمليات الانتخابية التي تمنح هذه القوى تقويضاً شعبياً جديداً.

وعلى الرغم من أن عدداً مفاجئاً من النساء في أفغانستان حصلن على حقهن في مقاعدهن ولم يكن بحاجة إلى أحكام الحصص، فإن الأغلبية (72%) حصلن هذا الحق عن طريق المقاعد المحجوزة. ومع ذلك، فإن نسبة كبيرة من ولسي جيرجا تنتمي إلى أحزاب يمكن تصنيفها على أنها محافظة/متعصبة أو إسلامية، ومن المتوقع أن يكون الجهاديون أفضل قوة تشريعية تنظيمياً في البرلمان. هناك احتمال كبير أن تدفع الجمعية الوطنية جدول أعمال اجتماعي أكثر تحفظاً مقارنة بالحكومة والتي منذ اتفاقية بون سنة 2001 تأثرت بشكل كبير

بجدول أعمال المانحين الغربيين. ومن غير المتوقع بالضرورة أن تعمل العضوات اللاتي يشغلن 27% من المقاعد كجماعة سياسية متماسكة، حيث أنهن ينتمين إلى أحزاب عبر الطيف السياسي. كما هو الحال في العراق حيث ينص الدستور على نسبة 25% للنساء. ومع ذلك، فإن افتراض أن تمثيل المرأة من شأنه أن يسفر عن تشريع أكثر ليبرالية كان ساذجاً بالنظر إلى أن أغلبية المرشحات قد تدرجن على قائمة الائتلاف العراقي الموحد ويتبعن خطه الشيعي المحافظ.

وخشية أن نتصور أن هذه الحالة تنسب على نحو مباشر إلى الطبيعة "الإسلامية" للمجتمعات المعنية، فلنذكر أنفسنا بالمسارات التاريخية التي أدت إلى مازقها الحالي. حيث أنه في أفغانستان، تعززت مختلف الأطراف المتنازعة في عملية الحرب الباردة بالوكالة التي دارت على الأراضي الأفغانية. وكانت مختلف الفصائل السياسية تُمولها وتُسلحها بلدان مختلفة لها جدول أعمالها السياسي الخاص بها، وشملت هذه الجماعات السلفية التي روجت لها السعودية وباكستان. وقد غادرت الولايات المتحدة الأمريكية التي ساندت انتفاضة المجاهدين ضدّ السوفييت البلاد إلى أجهزتها الخاصة بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان وعادت فقط من خلال قيادتها لغزو بقيادة التحالف بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر. وفي أعقاب قمة بون في عام 2001 مباشرة، واصل التحالف توزيع الأسلحة والأموال على جيوش الميليشيات لمساعدتها في المعركة الدائرة ضد القاعدة وطالبان، في حين أكد المجتمع الدولي على أهمية بناء الدولة وعلى وجود "مركز سياسي" قوي. وفي الوقت الحالي، يؤدي تكثيف تمرد حركة طالبان في الجنوب والشرق إلى تسليح حكومة أفغانستان للميليشيات المحلية لأغراض مكافحة التمرد (إلى هلع المانحين اليابانيين الذين كانوا من المؤيدين الرئيسيين لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).

وفي العراق سارعت القوى الطائفية إلى سد الفراغ الذي خلفته عملية اجتثاث البعث في أعقاب الاحتلال الأميركي، بما في ذلك الجماعات الدينية المتطرفة، والتي كان بعضها يتمتع بقوات ميليشيا ودعم من القوى الإقليمية. ومن الجدير بالذكر أن نظام البعث قد أزال بالفعل أي آثار للمجتمع المدني. واستبدله بشبكات مرنة من العنف والمحسوبية (أو "دولة الظل") لتأمين قبضة صدام حسين على السلطة بشكل أفضل. إن تصاعد العنف الطائفي دفع البلاد الآن إلى حافة الحرب الأهلية. ولكن كما يذكرنا زبيدة، فإن الحالة الراهنة للسياسة العراقية، التي تهيمن عليها السلطة الدينية والمصالح الطائفية، ليست الحالة "الطبيعية" للمجتمع العراقي، بل هي نتيجة لعملية قمع طويلة وشاملة، تحت حكم صدام الاستبدادي، للمجال السياسي الوطني الذي نشأ بين الأربعينات والسبعينات. وفي حين أن مسألة ما إذا كانت الدولة القومية الحديثة قد كان لها أي نفوذ على الإطلاق ما زالت محل نزاع ساخن في أفغانستان، فقد كان من المعترف به أن العراق كان لديه عناصر المجتمع الوطني في عصر ما قبل صدام.

وباختصار، فإن الفكرة القائلة بأن إرساء الديمقراطية من خلال التصميم في ظل الظروف التي تحصل في أفغانستان والعراق قد يبشر بتوسيع نطاق حقوق المرأة لا يصمد أمام التدقيق. ويمكن القول، مع التبرير، أن أي تراجع عن السياسات التي تنفذها طالبان في حالة أفغانستان تمثل مكاسب لا لبس فيها. ويستند هذا التقييم جزئياً إلى افتراض أن المرأة في وضع يمكنها من الاستفادة من الفرص التي تتيحها حقوقها الجديدة "على الورق". ومع ذلك، فإن قراءة الحقوق الموضوعية من سياسات الدولة والأطر القانونية لا تزال ممارسة محدودة بشكل مزل في سياقات مثل أفغانستان، حيث لا يوجد لدى الغالبية العظمى من النساء إلا القليل أو لا يوجد اتصال مع الدولة أو السوق أو منظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، فإن فكرة الحقوق للرجل أو للمرأة تبدو جوفاء في السياقات التي يتعرض فيها الأمن وسيادة القانون للخطر تماماً، ويتحكم فيها الإفلات

من العقاب من جانب مرتكبي العنف المتعددين. وقد زعمتُ في أعمال أخرى أننا قبل أن ننتقل إلى التفسيرات التي تميز دور الإسلام أو الثقافة المحلية في فهم طبيعة الانتهاكات ضد المرأة في أفغانستان، كان من الأفضل لنا أن نقوم بتدريب عدساتنا التحليلية على السبل التي أثر بها اقتصاد الحرب على أنماط التفاوت بين الجنسين وتفاقم العنف القائم على الجندر. وعلى الرغم من أن مجموعة متزايدة من الأدلة بشأن العراق توثق أيضاً الآثار المترتبة على انعدام الأمن على أيدي بلطجية محليين، وجماعات دينية متطرفة، وقوات التحالف، فإن المناقشة في القسم التالي سوف تركز على أفغانستان.

فهم الموروثات الجندرية للصراع

إن الاختلافات في لهجة ومحتوى الكتابات المتعلقة بالاقتصاد السياسي للصراع في أفغانستان وتلك التي تتناول العلاقات الجندرية ومركز المرأة هي اختلافات كبيرة. ويبرهن الأول على أن اقتصاد الحرب جلب تحولاً عميقاً في العلاقات الاجتماعية، فعمل على تغيير دولة ذات اقتصاد ريفي الذي في أغلبه يقوم على الزراعة المعيشية والرعي إلى أكبر منتج للأفيون في العالم، ومركز لتجارة الأسلحة وتهريبها، والذي كان اقتصاده المجرم يمول أبطرة الحرب المحليين، بما في ذلك طالبان. ومع ذلك، ففي المناقشات المتعلقة بحقوق المرأة، كثيراً ما نعود إلى عالم من التقاليد الثابتة والركود الثقافي. فالافتراضات غير المدروسة بشأن دور الإسلام تزيد من تعزيز المفهوم الخالد للعلاقات الجندرية. ومن بين المخاطر الواضحة لهذا النهج إساءة إدراك أو إساءة تفسير ما هي في الواقع سلوكيات رد الفعل التي يقوم بها الناس العاديون في محاولة للتصدي للشكوك التي تكتنف الحياة اليومية عن طريق التعامل معها باعتبارها مجرد امتدادات للعرف المحلي.

وبدلاً من ذلك، أقترح أن يتم تحديد الانتهاكات الروتينية لحقوق الإنسان للمرأة في أفغانستان من خلال مجموعات من التأثيرات المستقلة، وإن كانت متداخلة جزئياً، والتي يعزز بعضها بعضاً. ومما يزيد من حدة

التحيزات الجنسانية المتأصلة في ممارسات القرابة لمختلف الطوائف العرقية هو فقدان الآثار المخففة للروابط والالتزامات الأسرية، التي قد تآكلت جراء الفقر والتشرد واقتصاد المخدرات. إن ديناميكيات الحرمان القائم على الجندر، وتآكل سبل العيش المحلية، وتجريم الاقتصاد، وانعدام الأمن على أيدي الجماعات والفصائل المسلحة هي ظواهر مختلفة من الناحية التحليلية. ومع ذلك، فإن تأثيراتها تتحد بسلاسة لإنتاج أشكال متطرفة من ضعف الإناث. والمحاولات الرامية إلى معالجة قضايا العدالة بين الجنسين من خلال الإصلاحات المؤسسية والقانونية لا ترقى إلى الاعتراف بهذه التفاعلات أو بآثارها الطويلة الأجل على تعميق صعوبات النساء والفتيات.

قد قدمت الدولة الحديثة في أفغانستان دعماً مؤسسياً ضعيفاً لدور المرأة العام في أفضل الحالات. حيث أن توسيع نطاق حصول المرأة على التعليم والعمل هي ظاهرة حضارية تعتمد كلياً على توسيع قطاع الدولة. وكان انهيار الدولة سبباً في تآكل أي قدر ضئيل من الدعم المؤسسي، فضلاً عن فترة انعدام الأمن والاضطرابات التي أعقبت ذلك والتي عملت على إلغاء أي مكاسب رسمية. وقد أدت التحولات الاجتماعية التي بدأت بسنوات من الصراع الطويل إلى خلق ديناميكية أدت إلى تغييرات عميقة في العلاقات الاجتماعية. إن الاحتلال السوفيتي في عامي 1979 و 1992، قام بتدمير حياة ما يقدر بستة ملايين شخص - أكثر من خمس السكان فروا من ديارهم الأصلية ليصبحوا لاجئين أو مشردين داخلياً، كما تم تدمير البنية التحتية الريفية، وأقامت المقاومة الأفغانية الساحة للنفوذ المتنامي للأحزاب الإسلامية والقادة المحليين. وبحلول الوقت الذي نشأت فيه حركة طالبان في عام 1994، في ذروة الحرب الأهلية، كانت أفغانستان واقعة في قبضة فوضى من انعدام أمن وانتهاكات حقوق الإنسان بكافة أشكالها، بما في ذلك الجرائم ضد المرأة. فقد وصلت حركة طالبان إلى السلطة مع وعد باستعادة القانون والنظام، ولو من خلال تطبيق الشريعة على نحو

بالغ القسوة. وكانت مدعومة بمجموعة متنوعة من الدوائر الانتخابية التي لها مصلحة في وقف الافتراض من شركات النفط الأجنبية الراغبة في تأمين أفغانستان كخط أنابيب، إلى التجار الأفغان والباكستانيين عبر الحدود الذين تضررت أنشطتهم وأرباحهم من انعدام الأمن المتزايد. وقد تجلت سياسات طالبان تجاه المرأة من خلال أنشطة وزارة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (على غرار نظيرتها السعودية)، التي فرضت حالة حظر تجول فعلية على النساء وفرضت تغطية إلزامية بموجب البرقع، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفات.

ومع ذلك، فإن نظام المساواة بين الجنسين الذي فرضته طالبان يمثل انفصلاً كبيراً عن أشكال "تقليدية" من السيطرة الاجتماعية في مختلف المجتمعات العرقية في أفغانستان. أما القرارات المتعلقة بزي المرأة وحركتها وبالعلاقات بين الجنسين التي كانت ترصدها في السابق الأسر المعيشية ومجموعات القرابة وشيوخ المجتمعات المحلية فيمكن أن تصدر بشأنها قرارات الآن بموجب مرسوم وأن تنفذها جماعات من الشباب المسلحين، مع عدم إيلاء اهتمام كبير أحياناً للتسلسلات الهرمية المحلية. وهذا لا يقتصر على النساء المقهورين فحسب، بل وربما الرجال غير المتمكنين من حركة طالبان من إمكانية سلبهم من امتيازاتهم. ومن ثم، سيكون من غير المفيد إلى حد كبير أن تقدم هذه الادعاءات على أنها إما انعكاس للثقافة المحلية أو لمظاهر روتينية للحكومة الإسلامية.

وينبغي أن نركز بدلاً من ذلك على إشكالية الاستخدامات المختلفة للعنف القائم على الجندر الذي تنتشره الجهات الاجتماعية الفاعلة المتنوعة في أفغانستان. يجب تمييز العنف "المخصص" الذي تمارسه جماعات الأقارب والأسر في خدمة الشرف والسمعة عن العنف الجنسي (ضد النساء والفتيات والفتيان) الذي يُستخدم كأداة منهجية للحرب الذي يخدم التخويف والاستبداد وتأسيس التفوق الموضعي، ومن الأداء العام للقصاص

الإسلامي (الذي يظهر أحياناً مثيراً للجدل مثل القتل والإعدام) الذي تنتشره طالبان كوسيلة للسيطرة الاجتماعية. ولم تكتفي حركة طالبان بالتأكيد على تقاليدهم أو على تنفيذها الشريعة الإسلامية، بل كانوا منحرفين في "الدعاية المرحلية" التي أكدت طقوس قوتهم وشرعيتهم بصورة اعتيادية. وعلى الرغم من أن النساء والفتيات هن أكثر أهداف حركة طالبان وضحاياها تكراراً، فإن الأطر والأهداف المعيارية الكامنة وراء أشكال العنف هذه ليست قابلة للتبادل ولا هي جزء من نص ثقافي مفرد. ولذلك، فإن أي تفسيرات تبسيطية تعتبر الإسلام نقطة مرجعية يجب أن تقاوم لصالح فهم سياق للأهداف السياسية لمختلف الأطراف الفاعلة.

ويجب علينا أيضاً أن نعيد النظر في أي مفاهيم مسبقة عن طبيعة الأطر المعيارية التي تحدد العلاقات بين الجنسين في أفغانستان. والافتراض الشائع هو أنه على الرغم من سنوات الصراع، ظلت شبكات الدعم القائمة على الأسرة والقرابة قوية، وأن وجود هذا الرأس المالي الاجتماعي قد تجنب مستويات أعلى من الفقر. حيث العلاقات بين الجنسين، وإن كانت غير متماثلة، تعامل على أنها علاقات تكامل تربط بين الرجل والمرأة مع حقوق والتزامات معترف بها على نحو متبادل، وحيث يكون الشرف مكلفاً بسلوك المرأة الفاضل وقدرة الرجل على السيطرة على أقربائه من النساء.

وهذه الافتراضات لا تأخذ في عين الاعتبار كثيراً التناقضات المتزايدة بين التوقعات المعيارية والحقائق المادية التي تشكل اعتباراً بالغ الأهمية في المجتمعات التي مزقتها الحروب وفي مجتمعات ما بعد الصراع. وعندما لا يكون الرجال قادرين أو غير راغبين في الوفاء بالتزاماتهم، ومع ذلك يواصلون استخدام امتيازات الذكور لتحويل ضعف من يعيلون إلى أصول مادية، فقد نشهد أشكالاً جديدة من سوء المعاملة. وهناك أدلة

متزايدة على أن أنماطاً جديدة من "تسليع" المرأة تنشأ في سياقات تؤدي فيها المديونية والاعتماد على الرجال المحليين الأقوياء وتجار المخدرات إلى فقدان استقلالية المجتمعات المحلية وتبيد العملاء في علاقات التبعية. وتبين دراسة أجريت على تجار المخدرات المثقلين بالديون في مقاطعة بدخشان أن النساء يحتلون المرتبة الثانية إلى جانب امتلاك الأراضي في اختيار الأصول التي يمكن التصرف فيها والتي تستخدم لتسوية الديون. وأفاد 32 في المائة من المتجرين الذين أُجريت معهم مقابلات عن بيع أقربائهم من النساء (78 في المائة منهم أبلغن عن بيع بناتهن و22 في المائة من الأخوات). وتراوح أسعار النساء في السوق بين 1 000 دولار و4000 دولار، وقد تم اختيار المشتريين من جميع الفئات العرقية. وهذا لا يعني أن الفقر والجشع لم يؤديا في الماضي إلى استغلال الامتيازات الأبوية. بل إن مجرد الاعتراف بأن تغير العلاقات الاجتماعية يمكن أن يؤدي إلى أنماط جديدة من الضعف تجعل من هم أقل قدرة على تدبير أمورهم يقعون فريسة لأشكال متنوعة من الاستغلال، تتراوح بين سندات الديون والاتجار بالبشر. وتؤكد دراسة أجرتها المنظمة الدولية للهجرة أن هناك مشكلة متزايدة في الاتجار بالبشر في أفغانستان، حيث ينتقى الضحايا من بين المعدومين والمشردين والمدنيين. وتتعرض النساء الريفيات الشابات (والأطفال) للبقاء القسري، والسخرة، والممارسات الشبيهة بالرق (الاختطاف والزواج القسري، وتبادل النساء لتسوية المنازعات، والزواج مقابل سداد الديون).

وتشير هذه النتائج إلى أنه علاوة على التغيرات الديمغرافية المعترف بها على نطاق واسع والتي تضع عددا متزايدا من الارامل واليتيمات على رأس أسرهن، فإن للاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن سنوات من صراع طويل الأمد آثارا عميقة على العلاقات بين الجنسين في أفغانستان. وهناك أيضا أدلة متزايدة على تآكل الثقة والتضامن الاجتماعي في العراق، حيث تؤدي عمليات الاختطاف من أجل الحصول على الفدية، والتخويف، والعنف الجنسي إلى خلق مناخ من الخوف المتوطن. إن التأثيرات المترتبة على افتقار الأمن في

حد ذاتها لا يمكن المبالغة في تقديرها، وذلك لأنها تُحفز الأسر الليبرالية المتعلمة من أبناء الطبقة المتوسطة الحضرية على فرض قيود صارمة على أفرادها من الإناث، وغالباً بسبب الخوف وليس بسبب التيار المحافظ الاجتماعي. وتفسير هذه الاتجاهات على أنها تعبير عن الاتجاهات "الطبيعية" للمجتمعات المعنية له ميزة مما لا شك فيه تتمثل في التوصل من أي مسؤولية عن تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق إلقاء اللوم على "الثقافة المحلية". وقد يأذن لمنطق مماثل بأن يكون هناك شكل من أشكال الكلام المزدوج يؤيد مبدأ المساواة بين الجنسين والشمولية الاجتماعية في التصريحات الرسمية، بينما يهمل المرأة في تخصيص المعونة الإنمائية ويوافق على مطالب سياسية التي تشارك مجموعات نسائية عديدة في أفغانستان والعراق في مكافحتها.

الملخص

إن بناء الدولة والديمقراطية هما نتاج عمليات طويلة ومحددة تاريخياً من الكفاح السياسي من أجل المشاركة والصوت. كما أن الحقوق المدنية، بما في ذلك حقوق المرأة في المشاركة كمواطنات متساويات مع الرجال، هي نتاج هذا التاريخ.

إن أجندات حقوق المرأة وجدول الأعمال "تعميم مفاهيم" الجندر المطلوبة من الجهات المانحة المساعدة في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع تتبنى نهجاً تكنوقراطياً لمعالجة المشاكل السياسية الأساسية. وهناك العديد من الأسباب التي تجعل هذه الأجندة تواجه عقبات كبرى. حيث أن التمسك بحقوق المرأة في النفعية السياسية في سياق "الحرب على الإرهاب" قد أدى إلى توليد الشكوك، إن لم يكن المقاومة الصريحة. وهذا يعقد مهمة بناء التحالف والعمل التضامني بين المجموعات النسائية المحلية وبين الشبكات الدولية والحركات النسائية. إن المناشآت الرامية إلى إشراك المرأة في بناء السلام كوسيلة لتعزيز الأمن تذكرنا بنوع من

الوسائل التي كانت واضحة أيضا في الحجج السابقة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين لتحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية على نحو أفضل. وأخيرا، والأهم من ذلك، أن الطول القانونية والتقنية التي يتيحها تعميم مراعاة المنظور الجندري قد تتعارض مع "السياسة الحقيقية" للبيئة الشديدة التقلب وانعدام الأمن، حيث تصبح حقوق المرأة ودور الإسلام من الحصص السياسية في الصراعات بين الفصائل المتنازعة.

باستخدام أمثلة من العمليات الدستورية والانتخابية في أفغانستان ما بعد طالبان والعراق ما بعد الاحتلال، حاولت أن أظهر كيف يمكن للديمقراطية "من خلال التصميم" أن تعزز القوى الاجتماعية التي من المرجح أن تقاوم المشاركة المتساوية المرأة في الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية وأن تضيء الشرعية عليها. وهذا ليس بالأمر المستغرب، وذلك لأن بناء الدولة لا يأتي من العدم بل إنه يعتمد على القوى الاجتماعية التي خلقها إرث الصراع الذي تشكله في حد ذاته التأثيرات الجيوسياسية المعقدة.

ولكن علاوة على البرامج السياسية التي يسلكها أصحاب السلطة الناشئة، لقد جادلت أن التغييرات الاجتماعية الناجمة عن الصراع المطول (الغزو السوفييتي والحرب الأهلية في أفغانستان، وثلاث حروب وعشرة أعوام من العقوبات في العراق) أنتجت ديناميكية تحويلية خاصة بها، وهي الديناميكية التي لا يمكن معالجتها أو علاجها بالكامل من خلال الإصلاحات المؤسسية والقانونية. وبهذا المعنى فإن النساء يقعن بين المطرقة والسندان: فهن يضطرن إلى الكفاح من أجل حقوقهن القانونية الرسمية التي تتعرض لتهديد مستمر من القوى الاجتماعية المحافظة، ومن أجل حقوقهن الموضوعية في الأمن والكرامة الإنسانية التي أصبحت ضحية للخروج على القانون والإفلات من العقاب في مجتمعاتهن.

